ملخص البحث

إماوان م هاجر قديم, 09220038، حكم البيع والشراء عند القانون رقم 5 لسنة 1990 والفقه للمذاهب الأربعة. بحث جامعي بقسم حكم الإقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانق. المشرف: الدكتور الحاج عباس عرفان الماجستير

الكلمات الرئيسية : بيع الحيوان وشرائه, قانون حماية الحيوان رقم 5 لسنة 1990, الفقه للمذاهب الأربعة

كان نشاط شراء الحيوانات وبيعها – اليوم – من أشهر أنشطة البيع والشراء في المجتمع وخاصة لمحبي الحيوانات. الأنشطة التجارية من هذه الحيوانات لها أسواق مخصصة حيث يلقى فيها البائعون والمشترون بعضهم البعض. وهذا الشراء والبيع جدير لدراسته في منظور قانون حماية الحيوان والفقة للمذاهب الأربعة، وذلك لأن قانون حماية الحيوان والفقه للمذاهب الأربعة يسمح أي فئات الحيوانات ليتم تداولها وما فئات من الحيوانات لا ينبغي أن تكون للبيع.

أما أسئلة البحث في هذه الدراسة وهي: 1) ما هي فئات من الحيوانات التي لا ينبغي أن تداولها أربع مذاهب وقانون حماية الحيوان رقم 5 لسنة 1990 ؟، 2) كيف حكم شراء الحيوانات وبيعها عند منظور قانون حماية الحيوان رقم. 5 لسنة 1990 وعلماء الفقه للمذاهب الأربعة؟ هذه الدراسة، تنتمي إلى نوع من البحوث المعيارية. وتسمى دراسة الأدب البحوث. هذا البحث، بما في ذلك البحوث معيارية متابعة على مبدأ قانوني. النهج المتبع هو المنهج التحليلي المعياري. النهج المتبع في هذه الدراسة هو نهج مفاهيمي (*conceptual approach*). وكانت الطريقة المستخدمة في هذه الدراسةتحليل البيانات النوعية.

نتائج هذه الدراسة تشير إلى أننا – كمسلمين – يجب أن نكون مطيعين ومنقادين للقوانين التي قدمتها الحكومة مادامت القانون لا تتعارض مع عقيدتنا. وهكذا أيضا في حالة بيع الحيوانات وشرائها يجب على المسلمين أن يطيعوا قانون حماية الحيوان التي وضعتها الحكومة بعدم شراء الحيونات النادرة أو بيعها، الحيونات التي تنخفض عددها من سنة إلى أخرى والحيوانات التي تكاد انقراضا. مادام قانون حماية الحيوان لا يتعارض مع عقيدتنا – كمسلمين – فينبغي علينا أن نبيع الحيوانات أو نشتري الحيوانت التي حرمها القرآن والأحاديث.